

Distr.: General
9 March 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

جبل طارق

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

٣	أولا - مقدمة
٤	ثانيا - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية
٥	ثالثا - الميزانية
٦	رابعا - الأحوال الاقتصادية
٦	ألف - لمحة عامة
٦	باء - التجارة
٧	جيم - الخدمات المالية والمصرفية
٨	دال - النقل
٩	هاء - السياحة
١٠	خامسا - الأحوال الاجتماعية

ملاحظة: المعلومات الواردة في هذه الوثيقة مستمدة من المعلومات التي أحالتها إلى الأمين العام الدولة القائمة بالإدارة بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك المعلومات التي قدمتها حكومة إسبانيا ومن مصادر متاحة ليطلع عليها عامة الناس، بما فيها مصادر حكومة الإقليم. وقد بعثت الدولة القائمة بالإدارة بهذه المعلومات في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. ويرد مزيد من التفاصيل في ورقات العمل السابقة المنشورة في الموقع الشبكي للأمم المتحدة: www.un.org/en/decolonization/workingpapers.shtml.



الرجاء إعادة استعمال الورق

270315 230315 15-03643 (A)



١٠	ألف - اليد العاملة
١٠	باء - الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية
١٠	جيم - الصحة العامة
١٠	دال - التعليم
١١	هاء - الجريمة والسلامة العامة
١٢	واو - حقوق الإنسان
١٢	سادسا - البيئة
١٢	سابعا - منتدى الحوار بشأن جبل طارق
١٢	ثامنا - وضع الإقليم القانوني في المستقبل
١٢	ألف - موقف الدولة القائمة بالإدارة
١٤	باء - موقف حكومة الإقليم
١٥	جيم - موقف حكومة إسبانيا
١٧	دال - المفاوضات بين المملكة المتحدة وإسبانيا
١٧	هاء - المناقشات بين المملكة المتحدة وجبل طارق
١٨	تاسعا - نظر الأمم المتحدة في المسألة
١٨	ألف - اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة
١٨	باء - لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)
١٩	عاشرا - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

أولا - لمحة عامة

١ - جبل طارق إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي تديره المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. ووفقاً لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، يرد أساس العلاقة الحالية بين حكومة المملكة المتحدة وأقاليمها غير المتمتعة بالحكم الذاتي في دستور كل إقليم من هذه الأقاليم؛ وقد تنازلت إسبانيا للمملكة المتحدة عن السيادة على جبل طارق بموجب معاهدة أوترخت لعام ١٧١٣، مع المياه الإقليمية المرتبطة بالسيادة على هذه الأراضي. وتزعم إسبانيا من جانبها بأنه بموجب المادة ١٠ من المعاهدة، لم تتنازل إسبانيا لبريطانيا العظمى إلا على مدينة جبل طارق وقلعته ومينائه وحصنه ودفاعاته. وبناءً على نداء وجهته الجمعية العامة منذ وقت طويل إلى إسبانيا والمملكة المتحدة لإجراء محادثات بشأن مسألة جبل طارق (انظر القرار ٢٠٧٠ (د-٢٠)، الذي أُخذ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥)، حثت الجمعية العامة حكومتَي إسبانيا والمملكة المتحدة في عام ٢٠١٤، في مقررهما ٥٢٣/٦٩، على جملة أمور منها أن تتوصلا، مُراعيتين لمصالح وتطلعات جبل طارق المشروعة بموجب القانون الدولي، ومُنطلقتين من روح إعلان بروكسل المؤرخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤، إلى حل نهائي لمسألة جبل طارق، في ضوء قرارات الجمعية العامة ذات الصلة والمبادئ الواجبة التطبيق، وانطلاقاً من روح ميثاق الأمم المتحدة (انظر الفرعين ثامناً وتاسعاً أدناه).

٢ - والإقليم شبه جزيرة ضيقة تمتد جنوباً من الساحل الجنوبي الغربي لإسبانيا، ويصله بها برزخ يبلغ طوله ١,٦ كيلومتر تقريباً. ويقابله على الجانب الآخر من الخليج ميناء الجزيرة الخضراء الإسباني على مسافة ٨ كيلومترات غرباً، وتبعد عنه قارة أفريقيا بمسافة ٣٢ كيلومتراً جنوباً. ووفقاً لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، تبلغ مساحة جبل طارق ٥,٨ كيلومترات مربعة، وتقول إسبانيا، التي تطالب بالسيادة على الإقليم، إن مساحته تبلغ ٤,٨ كيلومترات مربعة. ولا تزال المسائل المتعلقة بالبرزخ والمياه الواقعة قبالة سواحل جبل طارق محل نزاع.

٣ - ووفقاً لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، بلغ عدد سكان الإقليم في عام ٢٠١٣ قرابة ٣٢ ٧٠٠ نسمة. وعملة الإقليم هي جنيه جبل طارق المتداول إلى جانب الجنيه الإسترليني. وتتم المبادلات والمعاملات التجارية الرئيسية للإقليم مع البلدان الأوروبية، والولايات المتحدة الأمريكية، وبلدان شمال أفريقيا. وينص قانون الأقاليم البريطانية لما وراء البحار لعام ٢٠٠٢ على منح مواطني الأقاليم البريطانية لما وراء البحار الحق في الحصول على الجنسية البريطانية.

ثانياً - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية

٤ - بموجب الأمر الدستوري لجبل طارق لعام ٢٠٠٦، تتألف حكومة جبل طارق من وزراء منتخبين ممثلة في مجلس الوزراء والحاكم، الذي يمثل التاج البريطاني. ولا يزال الفريق السير جيمس بنجامين دوتن حاكم جبل طارق منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. ووفقاً لدستور عام ٢٠٠٦، فإن الحاكم هو المسؤول عن إدارة العلاقات الخارجية، وشؤون الدفاع، والأمن الداخلي (بما في ذلك شؤون الشرطة، بالاشتراك مع هيئة شرطة جبل طارق)، وعن بعض التعيينات في المناصب العامة حسبما يخوله الدستور من صلاحيات. ووفقاً للسلطة القائمة بالإدارة، تسيطر حكومة جبل طارق لديه المنتخبة سيطرة كاملة على جميع المسائل الأخرى. وبعد إجراء الانتخابات، يعين الحاكم، بمقتضى سلطته التقديرية، العضو المنتخب في البرلمان، والذي يرى أنه يحظى بأكبر قدر من الثقة بين أعضاء البرلمان المنتخبين، في منصب رئيس الوزراء. ويعين الحاكم أيضاً الوزراء الآخرين من بين أعضاء البرلمان المنتخبين. وبموجب دستور عام ٢٠٠٦، يحتفظ التاج البريطاني بالسلطة التشريعية لسن قوانين من حين لآخر بشأن السلام والنظام والحكم الرشيد في جبل طارق. ويتضمن دستور عام ٢٠٠٦ أيضاً أحكاماً تتعلق بأراضي التاج البريطاني في جبل طارق.

٥ - ولجبل طارق محكمة عليا تتيح إمكانية الطعن لدى محكمة الاستئناف، ثم لدى مجلس جلاله الملكة التي تتصرف بناءً على مشورة من اللجنة القضائية التابعة لمجلس الملكة الخاص.

٦ - وكما ورد في التقارير السابقة، فإن ائتلاف حزب العمال الاشتراكي لجبل طارق/حزب جبل طارق الليبرالي، الذي يقوده فايان بيكاردو، قد فاز في الانتخابات العامة التي أُجريت في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ بنسبة تقارب ٤٩ في المائة من الأصوات، وحصل بذلك على عشرة مقاعد في البرلمان، مقابل ٤٧ في المائة للديمقراطيين الاشتراكيين بجبل طارق، الذين حصلوا على المقاعد السبعة المتبقية. ومن المتوقع إجراء الانتخابات القادمة في عام ٢٠١٥.

٧ - ويعترف دستور عام ٢٠٠٦ بأنه، دون المساس بمسؤولية الدولة القائمة بالإدارة، أولاً وأخيراً، عن امتثال جبل طارق لقانون الاتحاد الأوروبي، فإن المسائل التي تدخل بموجب دستور عام ٢٠٠٦ ضمن مسؤولية الوزراء المنتخبين تظل كذلك حتى ولو أنها نشأت في سياق الاتحاد الأوروبي. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٤، وبعد حملة دامت عشرة أعوام للمطالبة بحق التصويت في الانتخابات الأوروبية، شارك سكان جبل طارق في انتخابات البرلمان الأوروبي لأول مرة، وهو أمرٌ تحقق من خلال قيام السلطة القائمة بالإدارة بإنشاء منطقة انتخابية جديدة، لأغراض الانتخابات البرلمانية الأوروبية فقط، شملت جبل طارق ومنطقة

جنوب غرب إنكلترا ("المنطقة المجمعّة"). وشارك سكان جبل طارق مرة أخرى في الانتخابات البرلمانية الأوروبية في حزيران/يونيه ٢٠٠٩ وأيار/مايو ٢٠١٤.

٨ - ولا تزال المملكة المتحدة، الدولة القائمة بالإدارة، تعتقد أن جبل طارق، باعتباره إقليمًا منفصلاً اعترفت به الأمم المتحدة وأدرج منذ عام ١٩٤٦ في قائمتها للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، يتمتع بالحقوق الفردية والجماعية التي يخولها إليه الميثاق. وترى المملكة المتحدة أيضاً أن شعب جبل طارق يتمتع بالحق في تقرير المصير. وتؤمن الدولة القائمة بالإدارة بأن دستور عام ٢٠٠٦ يحدّد الاختصاصات ذات الصلة لحكومتها المملكة المتحدة وجبل طارق.

٩ - وتتمسك حكومة إسبانيا من جهتها بموقفها الذي ترى في إطاره أن دستور عام ٢٠٠٦ لا يؤثر على الصفة الدولية لجبل طارق، وأن اعتماده هو إصلاح للنظام الاستعماري الذي يظل على حاله، وأنه لا يؤثر بأي شكل من الأشكال في عملية إنهاء استعمار جبل طارق المعلّقة، والتي ينطبق عليها مبدأ السلامة الإقليمية، وليس مبدأ تقرير المصير. وفي هذا السياق، تؤكد حكومة إسبانيا أن مشاركة جبل طارق في أي صك دولي يجب أن تتم عن طريق المملكة المتحدة بوصفها الدولة القائمة بالإدارة والمسؤولة عن العلاقات الدولية للإقليم، بما في ذلك في مجالات الخدمات المالية الدولية وحقوق الإنسان والبيئة.

ثالثاً - الميزانية

١٠ - طبقاً للمعلومات التي قدمتها الدولة القائمة بالإدارة، فإن إيرادات حكومة الإقليم حتى آذار/مارس ٢٠١٤ بلغت ٥٤٤,٨ مليون جنيه، وبلغت نفقاتها نحو ٤٠٩,٦ ملايين جنيه. وصادقت حكومة الإقليم على مبلغ ١٢٠,٣ مليون جنيه كنفقات على مشاريع رأسمالية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، تمول عبر صندوق التحسين والتنمية. وتبلغ أعلى نسبة ممكنة للضريبة الشخصية الفعلية في جبل طارق ٣٠ في المائة، بينما تبلغ هذه النسبة لدى الشركات ١٠ في المائة. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، يتقيد جبل طارق بجميع توجيهات الاتحاد الأوروبي ذات الصلة في ما يتعلق بالرقابة والتنظيم الماليين والضرائب المباشرة ومكافحة غسل الأموال. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ والمفوضية الأوروبية تجري تحقيقاً في النظام الضريبي لجبل طارق، في أعقاب شكاوى من إسبانيا ورد فيها في جملة أمور أن النظام الضريبي لجبل طارق، من خلال قانون ضريبة الدخل لعام ٢٠١٠، يشكّل مساعدة من الدولة، وهو ما يتعارض مع لوائح الاتحاد الأوروبي.

رابعاً - الأحوال الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

١١ - لا تُعرف لإقليم جبل طارق موارد طبيعية، كما يفتقر إلى الأراضي الزراعية. وما فتئ الاقتصاد يركز بشكل متزايد على السياحة وتقديم خدمات مالية تشمل العمليات المصرفية، والتأمين، والشحن، وإدارة حافظات الأوراق المالية، بالإضافة إلى ألعاب القمار بواسطة الإنترنت. وطبقاً للمعلومات التي قدمتها الدولة القائمة بالإدارة، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي لجبل طارق إلى ما يقرب من ١,٤١٢ بليون جنيه في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤، ويقدر الناتج المحلي الإجمالي للفرد بنحو ٤٣ ١٠٠ جنيه.

١٢ - وقبل عام ١٩٨٠، كان الاقتصاد يعتمد بقدر كبير على نفقات وزارة الدفاع في المملكة المتحدة. ووفقاً لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، فقد تغير الوضع بدرجة كبيرة على مر السنين، حيث انخفض نصيب الإنفاق العسكري للمملكة المتحدة من اقتصاد جبل طارق من ٦٠ في المائة إلى أقل من ٦ في المائة. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، استخدمت الوزارة في عام ٢٠١٣ نحو ٦٠٠ شخص من قوة عمل بلغت نحو ٢٣ ٠٠٠ شخص.

باء - التجارة

١٣ - في عام ٢٠١٣، ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، بلغت قيمة إجمالي واردات الإقليم قرابة ٢,١٧٤ بليون جنيه. ويستورد الإقليم نحو ٢٩ في المائة من السلع غير الوقودية من المملكة المتحدة، وتُعد إسبانيا وألمانيا وهولندا من بين المصادر الأخرى للسلع غير الوقودية. وبلغ مجموع صادرات الإقليم في عام ٢٠١٣ نحو ١,٧٢٧ بليون جنيه. وظلت هذه الصادرات تمثل أساساً في إعادة تصدير النفط والمنتجات النفطية الموجهة لقطاع الشحن.

١٤ - وفي هذا الصدد، استنكرت حكومة إسبانيا مراراً المعدل المزعج لإمدادات الوقود التي تُنقل من البحر في صهاريج على متن سفن من جبل طارق ("التموين بالوقود") باعتباره خطراً بيئياً جسيماً في منطقة ضيقة مثل مضيق جبل طارق.

١٥ - وتتمسك حكومة المملكة المتحدة من جانبها بموقفها وهو أن صناعة التموين بالوقود في جبل طارق تعد من الأنشطة التجارية المنظمة بصورة جيدة والقانونية، وأنها تفي بلوائح التلوث البحري للمنظمة البحرية الدولية، ولها سجل بيئي قوي. وفي تموز/يوليه ٢٠١٤، قضت المديرية العامة للبيئة التابعة للمفوضية الأوروبية، في أعقاب الشكاوى البيئية الواردة من إسبانيا بشأن الشعب الاصطناعية ونشاط التموين بالوقود واستصلاح الأراضي في

جبل طارق، بأنها لم تستطع الوقوف على أي مخالفة للتشريعات البيئية الصادرة عن الاتحاد الأوروبي.

١٦ - وتقول إسبانيا إنها لا تزال تلتزم من المفوضية الأوروبية اتخاذ إجراءات من خلال تقديمها الوثائق المتعلقة بانتهاكات القوانين الإسبانية وقوانين الاتحاد الأوروبي في المياه المتاخمة لجبل طارق التي هي، في رأيها، مياه إسبانية. وعلاوة على ذلك، تتمسك إسبانيا برأيها أن ما تتخذه من إجراءات أمام المفوضية الأوروبية لضمان الامتثال الصارم لقانون الاتحاد الأوروبي لا يمس أو يغير موقف إسبانيا من السيادة على المياه المجاورة لجبل طارق.

جيم - الخدمات المالية والمصرفية

١٧ - وفقاً لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، يوجد لدى جبل طارق قطاع مالي خاص متطور تنظمه لجنة الخدمات المالية. ويمتد النطاق التنظيمي ليشمل جميع أشكال الخدمات المالية وتشريعات إقليم جبل طارق وأنظمتها وممارساته الإدارية، التي ترى الدولة القائمة بالإدارة أنها تمثل امتثالاً كاملاً لالتزاماته حيال الاتحاد الأوروبي، واختُبرت بشكل مستقل من خلال الاستعراضات التي أجراها كل من فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية وصندوق النقد الدولي وغيرهما. ويشارك إقليم جبل طارق أيضاً في عملية تقييم المخاطر الوطنية واستعراض الأقران المعتمدة في فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية.

١٨ - والتهرب من دفع الضرائب هو جرم أصلي ضمن جريمة غسل الأموال ويسري عليه مبدأ الإبلاغ عن المعاملات المريبة. وتقوم وحدة الاستخبارات المالية لجبل طارق، بوصفها عضواً في مجموعة Egmont Group، بتبادل المعلومات بصورة منتظمة مع الأعضاء الآخرين في المجموعة. وقد أبرم إقليم جبل طارق أيضاً ما يعادل ١٢٥ اتفاقية لتبادل المعلومات الضريبية مع نحو ٧٧ بلداً وإقليماً. كما أبرم اتفاقات في إطار قانون الامتثال الضريبي للحسابات المالية الأجنبية تتعلق بالتبادل التلقائي للمعلومات مع المملكة المتحدة والولايات المتحدة. وعلاوة على ذلك، وفي عام ٢٠١٤، وبعد استعراض النظراء الذي أجراه المنتدى العالمي للشفافية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية، الذي يركز على تنفيذ المعايير المتفق عليها دولياً والمتعلقة بالشفافية وتبادل المعلومات في مجال الضرائب، حصل جبل طارق على رتبة عامة مؤداها أنه "ممثل إلى حد كبير" لتلك المعايير. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، تعهد إقليم جبل طارق باعتماد معيار الإبلاغ المشترك لمنظمة الأمن والتعاون في الميدان الاقتصادي من أجل التبادل التلقائي للمعلومات الضريبية. أما إسبانيا من جهتها، فإنها ترى أن هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن جريمة غسل الأموال قد ارتكبت انطلاقاً من إقليم جبل طارق، في

إشارة إلى تقرير المكتب الأوروبي لمكافحة الغش التابع للمفوضية الأوروبية الصادر في تموز/يوليه ٢٠١٤ (انظر أيضاً الفقرة ٣٥ أدناه).

دال - النقل

١٩ - اتفق على تعزيز ترتيبات النقل البري من جبل طارق وإليه في محادثات جرت في قرطبة بإسبانيا في عام ٢٠٠٦. وتشمل هذه الترتيبات القيام على مستوى الحاجز/الحدود بتشغيل ممرين في كلا الاتجاهين، وخطين أحدهما أحمر والآخر أخضر لكل من الأشخاص والمركبات. وتظل عمليات التفتيش المناسبة التي تجريها الجمارك والشرطة ضرورية لأن جبل طارق ليس عضواً في الاتحاد الجمركي للاتحاد الأوروبي. ثم إن المملكة المتحدة (وبالتالي جبل طارق) توجد خارج منطقة شنغن لأغراض مراقبة الحدود الخارجية. وترى الدولة القائمة بالإدارة أن الحكومة الإسبانية قد فرضت، منذ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٣، عمليات تفتيش على الحدود بين جبل طارق وإسبانيا مفرطة وتستغرق وقتاً طويلاً.

٢٠ - وقد أوفدت المفوضية الأوروبية بعثتين تقنيتين لتقصي الحقائق إلى بلدة لالينا دي لاكونسبسيون وجبل طارق، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ وتموز/يوليه ٢٠١٤. وأصدرت المفوضية توصيات إلى سلطات المملكة المتحدة وإسبانيا في أعقاب هاتين البعثتين.

٢١ - وتؤكد إسبانيا أن عمليات التفتيش عند الحاجز ليس لها أي دافع سياسي، وأنها تتم فقط لضمان الالتزام التام بتشريعات إسبانيا والاتحاد الأوروبي، وفقاً لمبادئ العشوائية والتناسب وعدم التمييز. وتعد عمليات التفتيش ضرورية بالنسبة لإسبانيا من أجل الوفاء بالتزاماتها تجاه الاتحاد الأوروبي بأكمله، كما أنها ضرورية بشكل خاص نظراً لشيوع عمليات الاتجار غير المشروع. يختلف أنواعها في المنطقة، ولأن إقليم جبل طارق ليس ضمن منطقة شنغن أو ضمن الاتحاد الجمركي الأوروبي. وعلاوة على ذلك، تؤكد إسبانيا أن نقطة التفتيش التابعة للشرطة والسلطات الجمركية عند بلدة لالينا دي لاكونسبسيون (الحاجز)، لا ترقى إلى رسم للحدود التي تعترف بها إسبانيا وفقاً لمعاهدة أوترخت. ولا تزال هناك، من حين لآخر، حالات تأخير تحدث في حركة تنقل المركبات والراجلين عند الحاجز. وتشدد إسبانيا كذلك على أنها متقيّدة تماماً بتوصيات المفوضية الأوروبية في ما يتعلق بإدارة تدفق الأشخاص والمركبات والسلع عند الحاجز، وذلك، على سبيل المثال، عن طريق تحسين نظم مراقبة الحركة والجمارك من أجل تحقيق قدر أكبر من الفعالية في مكافحة التهريب، وحركة أكثر مرونة عند الحاجز، والأخذ بنظام جديد لعبور العمال المعتمدين الحدود على كل من جانبي الحاجز من أجل تحسين ظروفهم المعيشية.

٢٢ - ولا تزال المملكة المتحدة مسؤولة عن جميع الالتزامات الدولية المتصلة بسلامة الطيران وأمنه في ما يتعلق بالمطار، وهو عبارة عن مدرج عسكري متاح للرحلات المدنية، بينما تحتفظ وزارة الدفاع بمقالييد الأمور والمسؤولية التشغيلية فيما يتعلق بجوانب الطيران العسكري للمدرج. ووفقاً لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، فإن التشريعات التي سنّها برلمان جبل طارق تنص على سلامة الطيران المدني وأمنه، وهو ما يُلقى بمسؤولية الطيران المدني على عاتق حكومة جبل طارق. ولا تزال إسبانيا ترفض مثل هذه المسؤولية. وترى إسبانيا أن احتلال المملكة المتحدة للبرزخ الذي أُقيم عليه المطار غير قانوني، وأنه لا يمثل للقانون الدولي العام نظراً لأنه غير مُدرج بين المناطق المسلّمة بموجب معاهدة أوترخت. وتصر المملكة المتحدة، من جانبها، على أن سيادتها تمتد على كامل إقليم جبل طارق.

٢٣ - ويعد مضيق جبل طارق من المعابر المائية الرئيسية؛ كما أن مرافق موانئ الإقليم يستخدمها العديد من البواخر وسفن الشحن التي تبحر لمسافات طويلة. ووفقاً لما ذكرته المملكة المتحدة، فإن المضيق يغطي مسافة ثلاثة أميال بحرية من المياه الإقليمية البريطانية لجبل طارق (أو أقل من ذلك عندما ينطبق خط الوسط مع مياه إقليمية أخرى)، تماشياً مع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وحسب ما ذكرت إسبانيا، فهي تمارس حقوقها السيادية وولايتها القضائية على المياه الإقليمية، التي تشمل جميع المناطق البحرية المحيطة بجبل طارق (باستثناء مرافق الميناء التابع لها).

٢٤ - وتعارض الدولة القائمة بالإدارة على سفن الدولة الإسبانية بصورة منتظمة، وتحتج لدى حكومة إسبانيا على عمليات توغل السفن الإسبانية غير القانونية في مياه جبل طارق الإقليمية، باعتبارها انتهاكات للمادتين ١٧ و ١٩ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، بالنسبة لما يعنيه حق المرور البريء، ولاتفاقية الأنظمة الدولية لمنع التصادم في البحر.

٢٥ - وتقول إسبانيا من جانبها إن ما تصفه المملكة المتحدة "بعمليات توغل غير قانونية" تقوم بها السفن الإسبانية هي أنشطة اعتيادية تقوم بها سفنها في المياه الإسبانية.

هاء - السياحة

٢٦ - سجل قطاع السياحة في عام ٢٠١٣ نقصاً في عدد الزوار بلغ نحو ١١ مليون زائر. ويتألف زوار جبل طارق أساساً من أشخاص قادمين براً من إسبانيا في رحلات ليوم واحد؛ ووافدين من المملكة المتحدة، وخاصة من السياحة عن طريق الجو؛ ووافدين عن طريق البحر من بينهم زائرون على متن عبّارات قادمة من المغرب وعلى متن سفن سياحية زائرة ليوم واحد.

خامسا - الأحوال الاجتماعية

ألف - اليد العاملة

٢٧ - أفادت السلطة القائمة بالإدارة أنه كانت توجد حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ حوالي ٢٣ ٠٠٠ وظيفة في الإقليم، من بينها من أكبر القطاعات الصناعية نحو ١٠٠ ٢ وظيفة في قطاع البناء والتشييد، وأكثر من ٣ ٣٠٠ وظيفة في مجال الأعمال المصرفية والمالية، وأكثر من ٣ ٣٠٠ وظيفة في مجال القمار والرهانات، وأكثر من ٣ ٢٠٠ وظيفة في قطاع تجارة التجزئة والجملة. وبلغت نسبة البطالة ٦,٢ في المائة من القوة العاملة.

باء - الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية

٢٨ - لا يزال قطاعا الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية في جبل طارق يخضعان للعديد من قوانين الضمان الاجتماعي، على نحو ما ذكر في ورقات العمل السابقة، والتي تغطي مجالات من قبيل التأمين ضد إصابات العمل، والاستحقاقات التي تُدفع في حالة الإعاقة أو حالة الوفاة بسبب العمل، ومِنَح وبدلات الأمومة، ومِنَح الوفاة، والمعاشات التقاعدية للمسنين، واستحقاقات الأرمال، وبدلات الوصاية.

جيم - الصحة العامة

٢٩ - تتولى الهيئة المعنية بشؤون الصحة في جبل طارق، وهي إدارة تابعة لحكومة الإقليم، مسؤولية توفير الرعاية الصحية في الإقليم. وتواصل حكومة الإقليم تلبية احتياجات المسنين.

دال - التعليم

٣٠ - التعليم في جبل طارق مجاني وإلزامي للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين سن الرابعة والخامسة عشرة. ولغة التدريس هي الإنكليزية. ويضم التعليم العام ١١ مدرسة ابتدائية، ومدرستين ثانويتين، بالإضافة إلى كلية جبل طارق للتعليم العالي ومركز التدريب المهني، مما يخدم أكثر من ٥ ٠٠٠ طالب. وتبلغ نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة في الإقليم قرابة ١٠٠ في المائة. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، فإن حكومة جبل طارق قد أعلنت عن خطط لإنشاء جامعة جبل طارق، ووافقت على تمويل قدره ١٠ ملايين جنيه إسترليني من أجل هذا المشروع.

٣١ - وبلغت نفقات الحكومة على التعليم خلال السنة المنتهية في آذار/مارس ٢٠١٤ قرابة ٣٩ مليون جنيه إسترليني، وكانت نفقات تحسين المباني المدرسية في حدود ٢,٤ مليون

جنيه إسترليني تقريباً. ويحق للطلاب المقبولين في إحدى جامعات المملكة المتحدة الحصول على منح دراسية من حكومة جبل طارق. وأفادت حكومة الإقليم بأنه في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤، التحق ٨٢٣ طالباً بجامعات في المملكة المتحدة.

هاء - الجريمة والسلامة العامة

٣٢ - تتولى الشرطة الملكية لجبل طارق مسؤولية إنفاذ القانون في الإقليم بالاشتراك مع هيئة شرطة جبل طارق. والحاكم هو المسؤول الأول والأخير عن نزاهة أعمال الشرطة في جبل طارق واستقامتها واستقلاليتها، وعن الجوانب المتعلقة بعمل الشرطة في الأمن الوطني، بما في ذلك الأمن الداخلي.

٣٣ - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، فإن الأرقام العامة للجرائم المسجلة انخفضت بنسبة ٤,٥ في المائة في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤ إلى نحو ٣ ٥٣٠ جريمة (من حوالي ٣ ٧٠٠ جريمة في السنة السابقة). وتشير الدولة القائمة بالإدارة إلى أن هذا يمثل انخفاضاً إجمالياً في جميع قطاعات الجريمة، بما في ذلك الجرائم الخطيرة وجرائم المخدرات ومخالفات المرور.

٣٤ - وكما ورد في التقارير السابقة، اعتبر استقصاء لهيئة شرطة جبل طارق، في عام ٢٠١٢، تهريب التبغ قضية ينبغي التصدي لها في خطط الشرطة. وطبقاً للأرقام التي قدمتها إسبانيا، زاد تهريب التبغ القادم من هذا الإقليم بنسبة ٢١٣ في المائة في الفترة ما بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٢، ليصل في عام ٢٠١٣ إلى ما مجموعه قرابة مليون علبة من لفائف التبغ. وفي عام ٢٠١٤، زعمت حكومة إسبانيا أن المملكة المتحدة أخفقت في معالجة مشكلة الارتفاع الحاد في تهريب التبغ عند الحاجز.

٣٥ - واستناداً إلى بعض وسائل الإعلام ومصادر أخرى، أشار المكتب الأوروبي لمكافحة الغش التابع للمفوضية الأوروبية، في تقريره المذكور أعلاه الصادر في تموز/يوليه ٢٠١٤، إلى أن تهريب التبغ ما بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٣ ربما قد كلف الاتحاد الأوروبي حوالي ٧٠٠ مليون جنيه إسترليني من حيث الإيرادات الضريبية. وتردد أنه أثار مخاوف من تهريب التبغ على مستوى الحاجز/الحدود إلى سوق غير مشروعة في جنوب إسبانيا، وضلوع الجماعات الإجرامية المنظمة على جانبي الحاجز/الحدود.

٣٦ - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، ومنذ صدور التقرير وبعد الزيارة الثانية التي قامت بها بعثة تقصي الحقائق بالمفوضية الأوروبية في تموز/يوليه ٢٠١٤، على النحو المذكور أعلاه، رحبت المفوضية الأوروبية بالخطوات التي اتخذتها حكومة جبل طارق، بما في ذلك الحد من عدد السجائر المسموح بها في المنطقة المحيطة بالحدود البرية بمقدار ٢٠٠ سيجارة للشخص

الواحد. وفضلاً عن ذلك، لا تزال حكومة جبل طارق على استعداد للعمل بشكل مباشر مع نظرائها الإسبان لمعالجة هذه المسألة المعقدة. وذكرت إسبانيا، من جانبها، أن التعاون من جانب السلطات البريطانية في مكافحة التهريب هو، من وجهة نظرها، أبعد ما يكون عن التحسّن، وأنها متمسكة بموقفها أن انعدام التعاون يتطلب مزيداً من عمليات المراقبة المشددة في المياه وعند الحاجز، في مواجهة الزيادة الحاصلة في أرقام تهريب التبغ.

٣٧ - ووفقاً لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، فإن اتفاقية مكافحة رشوة الموظفين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية، وهي اتفاقية ترعاها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، قد تم توسيع نطاقها ليشمل إقليم جبل طارق.

واو - حقوق الإنسان

٣٨ - في ما يلي الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان المنطبقة في جبل طارق: العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ والاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ويتضمن دستور الإقليم لعام ٢٠٠٦ فصلاً عن حقوق الأفراد وحرياتهم الأساسية. وفي تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠١٣، طلبت حكومة جبل طارق بصورة رسمية توسيع نطاق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لتشمل الإقليم. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، تواصل حكومة جبل طارق العمل بشكل وثيق مع النظراء في المملكة المتحدة لاستكشاف سبل تمديد تلك الاتفاقية وكذلك اتفاقية حقوق الطفل.

سادسا - البيئة

٣٩ - في نيسان/أبريل ٢٠١٤، قدمت المملكة المتحدة تقريرها الوطني الخامس إلى مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي. ويتضمن ذلك التقرير معلومات عن أقاليم ما وراء البحار التي مُدّدت الاتفاقية لتشملها، وهي جزر فرجن البريطانية وجزر كايمان وجبل طارق وسانت هيلانة وأسنسيون وتريستان دا كونيا.

٤٠ - ووُضعت استراتيجية التنوع البيولوجي لأقاليم ما وراء البحار لاستعمالها كأداة رئيسية لتمكين حكومة المملكة المتحدة وحكومات أقاليم ما وراء البحار من الوفاء بالالتزامات الدولية ذات الصلة في ما يتعلق بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه بصورة مستدامة. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٤، صدر تقرير عن الأنشطة الجارية والمقررة التي تدعمها

وزارة البيئة والأغذية والشؤون الريفية ووزارة الخارجية والكومنولث ووزارة التنمية الدولية في حكومة المملكة المتحدة، إلى جانب مستشارها القانوني، اللجنة المشتركة لحفظ الطبيعة، في كل مجال من المجالات المدرجة في الاستراتيجية. وتناول التقرير جملة أمور منها الأنشطة المنجزة في أنغويلا وبرمودا وبيتيكيرن وجزر تركس وكايكوس وجبل طارق وجزر فرجن البريطانية وجزر كايمان وجزر فوكلاند (مالفيناس) وسانت هيلانة ومونتسيرات.

سابعاً - منتدى الحوار بشأن جبل طارق

٤١ - أسفرت المفاوضات التي جرت بين المملكة المتحدة وإسبانيا بشأن موضوع جبل طارق عن إنشاء منتدى ثلاثي الأطراف للحوار بشأن جبل طارق في عام ٢٠٠٤. ولم تعقد أي اجتماعات للمنتدى منذ عام ٢٠١٠. وفي الفترة ٢٠١٢-٢٠١٤، أعربت المملكة المتحدة عن رغبتها في مواصلة منتدى الحوار، وكبدل عن ذلك، عرضت إجراء حوار غير رسمي مخصص يضم، حسب الاقتضاء، جميع الأطراف المعنية بمختلف المسائل قيد المناقشة. وأعربت إسبانيا عن موقفها بأن المنتدى لم يعد موجوداً وينبغي الاستعاضة عنه بآلية جديدة "مخصصة" للتعاون على الصعيد المحلي لما فيه مصلحة الرفاه الاجتماعي والتنمية الاقتصادية الإقليمية، يمثل فيها سكان مقاطعة ريف جبل طارق وشعب جبل طارق. ولم تُعقد أي محادثات مخصصة حتى شباط/فبراير ٢٠١٥.

ثامناً - وضع الإقليم القانوني في المستقبل

ألف - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٤٢ - في بيان مقدم في إطار ممارسة حق الرد أمام لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) للجمعية العامة، في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، أشار ممثل المملكة المتحدة، وهي الدولة القائمة بالإدارة، ضمن جملة أمور، إلى أن للمملكة المتحدة سيادة على جبل طارق والمياه الإقليمية المحيطة به، وأن جبل طارق، كإقليم منفصل، يتمتع بالحقوق الفردية والجماعية الممنوحة بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وينص دستور جبل طارق لعام ٢٠٠٦ على إقامة علاقة حديثة وكاملة بين جبل طارق والمملكة المتحدة، وليست علاقة قائمة على الاستعمار. ولن تدخل المملكة المتحدة في ترتيبات تنتقل بموجبها السيادة على شعب جبل طارق إلى دولة أخرى بغير رضاه، ولن تدخل في مفاوضات تتعلق بالسيادة يعارضها هذا الشعب.

٤٣ - ومضى يقول إن المملكة المتحدة وجبل طارق يرغبان في مواصلة المشاركة في المنتدى الثلاثي للحوار، وهو أكثر السبل ذات المصداقية، والبناءة، والعملية لتعزيز العلاقات

بين المملكة المتحدة وجبل طارق وإسبانيا، مما يعود بالنفع على جميع الأطراف. وتأسف المملكة المتحدة لانسحاب إسبانيا من هذه المحادثات في عام ٢٠١١. وبالرغم من ذلك، فعلى إثر اقتراح تقدمت به المملكة المتحدة وجبل طارق إلى إسبانيا في نيسان/أبريل ٢٠١٢، يلاحظ بلده تحركاً بناء صوب محادثات مخصصة بغرض تعزيز التعاون بشأن المسائل موضع الاهتمام المشترك بوسائل تعكس بشكل كامل مصالح شعب جبل طارق وحقوقه ومسؤولياته.

٤٤ - وعلاوة على ذلك، نفت المملكة المتحدة ادعاءات إسبانيا بأنها قد احتلت بصورة غير قانونية البرزخ والمياه المحيطة به. وعملاً باتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، فإن المياه الإقليمية منبثقة من السيادة على الأرض. لذا فإن المملكة المتحدة متأكدة من سيادتها على المياه الإقليمية لجبل طارق البريطاني. وستواصل المملكة المتحدة الاحتفاظ بالسيادة البريطانية وستستخدم طائفة من سبل الرد المناسبة في المجال البحري وأعمال الشرطة والمجال الدبلوماسي ضد عمليات التوغل والحوادث الأخرى.

٤٥ - ومضى قائلاً إن النظام الضريبي العادل والمفتوح لجبل طارق يمثل لجميع توجيهاً الاتحاد الأوروبي ولوائح ويستوفي المعايير الضريبية المتفق عليها دولياً. وكان إقليم جبل طارق قد أبرم اتفاقات عدة لتشاطر الضريبة وتبادل المعلومات مع دول أخرى، إلا أنه ما زال يتعين على إسبانيا الرد على المقترحات الخطية بشأن هذا التعاون التي قدمها جبل طارق. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أنه رغم اعتراف المفوضية الأوروبية بالتزام جبل طارق بالتصدي لتهرب السجائر عبر حدود إسبانيا وجبل طارق، فقد أثارت مخاوف من عدم إحراز إسبانيا أي تقدم في معالجة توصيات المفوضية. فجبل طارق مستعد للعمل مع نظرائه الإسبان لمواجهة مجمل التحديات التي تعترض إنفاذ القانون، لأن التعاون وعلاقات حسن الحوار من شأنهما أن يعودا بالنفع على الطرفين. كما إن إنشاء الشعاب الاصطناعية قانوني وهو يدخل في إطار خطة إدارة البيئة البحرية على المدى الطويل التي وضعتها حكومة جبل طارق من أجل زيادة الأرصد السمكية وتحديد مستوطناتها. وإن استخدام الكتل الخرسانية الخاملة من أجل خلق شعاب اصطناعية متسق مع أفضل الممارسات الدولية ومع نهج إسبانيا نفسها إزاء الشعاب الاصطناعية (انظر A/C.4/69/SR.3).

باء - موقف حكومة الإقليم

٤٦ - في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، قال رئيس وزراء جبل طارق، ضمن ما قال مخاطباً للجنة الرابعة، إن السعي إلى مجرد التعاطي الثنائي مع الدولة القائمة بالإدارة، أي المملكة المتحدة، نهج يتعارض مع جوهر السياسة الحديثة ومبدأي الموافقة وتقرير المصير

الذين أنشئت اللجنة للدفاع عنهما، ولذلك يجب رفضه. وأضاف إن سكان جبل طارق سيرفضون أي محادثات ثنائية كهذه لأنهم هم أنفسهم صانعو القرارات الوحيدون المعنيون بتقرير مستقبل جبل طارق، بصرف النظر عن أي مطالبة بالسيادة لم يُت فيها.

٤٧ - وذكر أيضاً إن العمل على معالجة القضايا غير المتعلقة بالسيادة من خلال منتدى الحوار الثلاثي من شأنه أن يبني علاقات جديدة قائمة على الثقة والاطمئنان تحقق قيمة بشرية واقتصادية حقيقية في الأجل القصير والمتوسط والطويل. وإن جبل طارق ملتزم بإقامة حوار مع الحكومة الإسبانية، لأن الدبلوماسية والحوار هما المحفزان على تحقيق تغيير ومصالحة دائمين لمواقف كان يتعذر سابقاً التوفيق في ما بينها. وكانت حكومته قد اقترحت، مع نظيرتها في المملكة المتحدة، إجراء محادثات مخصصة بالتوازي مع المنتدى الثلاثي.

٤٨ - وختم كلامه قائلاً إن الرغبة في إقامة شراكة اقتصادية وتحقيق مصالح سياسية مع إسبانيا رغبة واضحة وصادقة، إلا أن جبل طارق هو لسكان جبل طارق (انظر A/C.4/69/SR.3).

جيم - موقف حكومة إسبانيا

٤٩ - في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، ذكر ممثل إسبانيا، ضمن ما قاله مخاطباً اللجنة الرابعة، بموقف بلده الثابت الذي يعتبر أن مبدأ السلامة الإقليمية ينطبق على مسألة جبل طارق، على نحو ما أوضحته الجمعية العامة في قراراتها المتخذة في هذا الصدد. وفي رأيه، فإن المحاولات الرامية إلى إدامة حالات "الاستعمار بالتراضي" كحالة جبل طارق، في انتهاك لمبادئ الأمم المتحدة، مرفوضة لأنها تهدف إلى إبقاء الوضع على حاله، وذلك على حساب الحقوق المشروعة لدولة أخرى وللسكان الأصليين للمستعمرة. فكما أن حالة جبل طارق تختلف عن حالة معظم الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، فكذلك هي الحال بالنسبة إلى الحلول المنطبقة عليه. ولا تزال معاهدة أوترخت لعام ١٧١٣ سارية؛ وكما أقرت المملكة المتحدة مراراً، فقد ربطت هذه المعاهدة استقلال جبل طارق بموافقة إسبانيا. وقد أُجبر السكان الإسبان في جبل طارق على مغادرة الإقليم في عام ١٧٠٤ عند بداية الاحتلال البريطاني. وبموجب المعاهدة، لم تتنازل إسبانيا لبريطانيا إلا عن بلدة وحصن جبل طارق إضافة إلى الميناء (مياهه الداخلية فقط) والتحصينات والقلاع التابعة له. ولم تتنازل إسبانيا قط عن المياه الإقليمية أو عن البرزخ الذي احتلته المملكة المتحدة بشكل غير قانوني.

٥٠ - ومضى يقول إن الحل الوحيد، استناداً إلى الحجج التاريخية والقانونية المتصلة بالسلامة الإقليمية والمبادئ الأساسية التي أرستها الأمم المتحدة وأكدتها من جديد بشكل

منهجي اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار، هو إعادة الإقليم الذي سُلخ عن إسبانيا بموجب معاهدة أوترخت والأرض التي احتلتها المملكة المتحدة لاحقاً بصورة غير مشروعة. ومبدأ تقرير المصير الذي يسري على معظم الأقاليم المستعمرة لا يطبّق في حالة جبل طارق، لأنه حق لا يُمنح إلا للسكان المستعمرين الأصليين، لا للمستوطنين الذين فرضوا فرضاً. وكانت الأمم المتحدة قد دعت إلى التوصل إلى حل يجرى التفاوض عليه بشكل ثنائي بين إسبانيا والمملكة المتحدة في إطار اتفاق بروكسل لعام ١٩٨٤ الذي وقّعه الدولتان. ويجب أن تؤخذ مصالح شعب جبل طارق في الاعتبار، ولكن عن طريق المفاوضات مع إسبانيا، والمملكة المتحدة مسؤولة عن تلك المصالح بوصفها الدولة القائمة بالإدارة.

٥١ - وأضاف أن حدة التوتر بين إسبانيا والمستعمرة ساءت منذ آذار/مارس ٢٠١٢، عندما فسخت سلطات جبل طارق الاتفاق غير الرسمي لعام ١٩٩٩ مع جمعيات صيادي الأسماك الإسبانية. ففي صيف عام ٢٠١٣، أُلقيَ بنحو ٧٠ كتلة خرسانية في مياه تعتبرها إسبانيا تابعة لها وكانت عملت على المطالبة بأراضٍ في تلك المياه في إطار سياسة توسيع نطاق الإقليم. وعلاوة على ذلك، تبين الإحصاءات أن سلطات جبل طارق لم تقدم سوى الكلام المعسول للمساعدة على مكافحة جميع أشكال الاتجار غير المشروع، لا سيما ما يتعلق منها بزيادة تهريب السجائر وما يرتبط به من غسل أموال. وقد اضطرت إسبانيا نتيجة لذلك إلى تكثيف مراقبتها للمياه وعمليات التفتيش الإلزامي عند السياج، الأمر الذي لا ينتهك تشريعات الاتحاد الأوروبي، كما هو مؤكد في تقرير صادر عن المفوضية الأوروبية. وأوضح ممثل إسبانيا أن المكتب الأوروبي لمكافحة الغش أشار، في تقرير صادر عام ٢٠١٤، إلى أنه وجد أدلة تثبت ارتكاب جرائم تهريب وغسل أموال تمس بالمصالح المالية أو بأي مصالح أخرى للاتحاد الأوروبي.

٥٢ - ومضى يقول إن إسبانيا ستواصل دعم عملية إنهاء الاستعمار من خلال الوسائل السلمية والشرعية، وإنها على استعداد للحفاظ على علاقات جيدة مع المملكة المتحدة، على أساس الحوار والتعاون الإقليمي، بما يصب في خانة الرفاه الاجتماعي والتنمية الاقتصادية لسكان جبل طارق ومقاطعة ريف جبل طارق على السواء. ولم يعد أي وجود لمنتدى الحوار الثلاثي، الذي أصبح مجرد أداة لدعم مطالبة جبل طارق بسيادته. ولكي يكون هناك حل سياسي، ينبغي للمملكة المتحدة أن تستأنف الحوار الثنائي بشأن مسائل السيادة بالنظر إلى خصوصيات هذه القضية.

٥٣ - وعلاوة على ذلك، وممارسة لحق الرد على الملاحظات التي أبدتها ممثل المملكة المتحدة في نفس الاجتماع، كرر ممثل إسبانيا في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ موقف إسبانيا في ما يتعلق بالمناطق التي تم التنازل عنها للمملكة المتحدة بموجب معاهدة أوترخت.

٥٤ - ومضى يقول إن البرزخ كان دائماً تحت السيادة الإسبانية وأن مجرد استمرار الاحتلال من قبل البريطانيين لا يستوفي شروط القانون الدولي من أجل اكتساب السيادة. وبالتالي فإن احتلال البرزخ غير قانوني ومناف للقانون الدولي. وإن إسبانيا ترفض ما وصفه ممثل المملكة المتحدة بعمليات التوغل غير القانونية في مياه جبل طارق؛ فهي عمليات اعتيادية لسفن إسبانية في مياه إسبانية، وعليه فإنها ستتواصل. وعلاوة على ذلك، ليست للكتل الخرسانية المزودة بحراب طويلة أي أغراض بيئية، بل القصد منها منع زوارق الصيد الإسبانية من دخول تلك المياه، مما يعكس النهج القائم على المواجهة الذي تتبعه السلطات في جبل طارق. إلا أنه استدرك قائلاً إن إسبانيا راغبة في التفاوض مع المملكة المتحدة من أجل إنشاء إطار إقليمي جديد يتيح للمملكة المتحدة وإسبانيا وسلطات جبل طارق والسلطات المحلية والإقليمية الإسبانية أن تلتقي جميعها لتعالج حصراً مسائل التعاون (انظر A/C.4/69/SR.3).

٥٥ - وأكد ممثل إسبانيا أن منتدى الحوار الثلاثي لم يعد له وجود، وإنه يأمل بالتالي في بدء نشاط تعاوني مخصص بين المملكة المتحدة وإسبانيا وجبل طارق في المستقبل القريب، لكي يمكن إحراز التقدم على صعيد مكافحة التهريب وغسل الأموال وتلويث البيئة (انظر A/C.4/69/SR.5).

دال - المفاوضات بين المملكة المتحدة وإسبانيا

٥٦ - في عام ٢٠١٤، لم تُعقد أي مفاوضات ثنائية بشأن جبل طارق ضمن إطار عملية بروكسل، التي تعد عملية منفصلة عن منتدى الحوار بشأن جبل طارق. فقد أوضحت المملكة المتحدة أنه لا يمكن الدخول في أي محادثات تتعلق بالسيادة دون موافقة جبل طارق، كما لا يمكنها أن تدخل في أية عملية للتفاوض على السيادة لا يكون جبل طارق راضياً عنها.

٥٧ - ولا تزال حكومة إسبانيا تطالب من جانبها باستئناف المحادثات الثنائية مع حكومة المملكة المتحدة بشأن السيادة، وترى أن موقف المملكة المتحدة يخالف المبدأ الذي وضعته قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، كما يتعارض مع الالتزام الذي تم مع إسبانيا في إعلان بروكسل لعام ١٩٨٤.

هاء - المناقشات بين المملكة المتحدة وجبل طارق

٥٨ - اعترفت حكومتا المملكة المتحدة وجبل طارق بأن الدستور الحالي يتيح علاقة دستورية حديثة وكاملة بين الجانبين، وهي علاقة لا تقوم على الاستعمار. وترى الحكومتان أن معايير الأمم المتحدة بشأن الشطب من القائمة وإنهاء الاستعمار لم تعد صالحة لهذا العصر، وتعترفان بأن المملكة المتحدة ملزمة، بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة،

مواصلة تقديم تقارير سنوية ريثما تقوم الجمعية العامة برفع إقليم ما من قائمتها للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

تاسعا - نظر الأمم المتحدة في المسألة

ألف - اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

٥٩ - حضر ممثل عن إسبانيا الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ التي عُقدت في فيجي في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٤، وأدلى ببيان، كما فعل ممثل لجبل طارق^(١) (انظر A/69/23). وقد أدرجت في المرفق الثاني للوثيقة A/69/23 الملاحظات الختامية التي أدلى بها المشاركون في الحلقة بشأن الحالة في جبل طارق. وفي تلك الملاحظات، أشار المشاركون إلى جملة أمور منها ضرورة وضع النداء الذي وجهته الأمم المتحدة إلى إسبانيا والمملكة المتحدة موضع التطبيق من أجل إجراء محادثات بشأن مسألة جبل طارق بهدف التوصل، انطلاقاً من روح إعلان بروكسل الصادر في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ وبعد الاستماع إلى مصالح سكان جبل طارق، إلى حل نهائي ومتفاوض بشأنه للخلاف، في ضوء القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة، والمبادئ المنطبقة ووفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

٦٠ - وكان معروضاً على اللجنة الخاصة، التي ناقشت مسألة جبل طارق في جلسة عقدت في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٤، ورقة العمل التي أعدها الأمانة العامة بشأن الإقليم في عام ٢٠١٤ (A/AC.109/2014/12). وكما يتبين من المحضر الموجز للجلسة (A/AC.109/2014/SR.3)، فقد أدلى ببيان كل من ممثل إسبانيا، ورئيس وزراء جبل طارق، وممثل إحدى منظمات المجتمع المدني. وباقتراح من الرئيس، قررت اللجنة مواصلة النظر في المسألة في دورتها المقبلة وإحالة الوثائق ذات الصلة إلى الجمعية العامة تيسيراً لنظر اللجنة الرابعة في المسألة.

باء - لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

٦١ - نظرت اللجنة الرابعة التابعة للجمعية العامة في مسألة جبل طارق يوم ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وكما يتبين من المحضر الموجز للجلسة الثالثة، استمعت اللجنة إلى بيانين أدلى بهما كل من رئيس وزراء جبل طارق وممثل إسبانيا. وفي الجلستين الثالثة

(١) يمكن الاطلاع على النصين الكاملين للبيانين في الموقع الشبكي التالي:

www.un.org/en/decolonization/regsem2014.asp

والخامسة، المعقودتين يومي ٨ و ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، مارست المملكة المتحدة وإسبانيا حق الرد (انظر A/C.4/69/SR.3 و A/C.4/69/SR.5).

٦٢ - وفي الجلسة المعقودة في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، اعتمدت اللجنة الرابعة بدون تصويت مشروع مقرر بشأن مسألة جبل طارق (A/C.4/69/L.5)، قدمه رئيس اللجنة (انظر A/C.4/69/SR.13).

عاشرا - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٦٣ - في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وبناءً على توصية من اللجنة الرابعة، اتخذت الجمعية العامة بدون تصويت المقرر ٥٢٣/٦٩ بشأن مسألة جبل طارق. وفي ذلك المقرر: وإذ أشارت الجمعية العامة إلى مقررها ٥٢٣/٦٨ المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣:

(أ) حثت حكومتَي إسبانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية على أن تتوصلا، مراعتين لمصالح وتطلعات جبل طارق المشروعة بموجب القانون الدولي، ومنطقتين من روح إعلان بروكسل المؤرخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤، إلى حل نهائي لمسألة جبل طارق، في ضوء قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، والمبادئ الواجبة التطبيق، وانطلاقاً من روح ميثاق الأمم المتحدة؛

(ب) أحاطت علماً برغبة المملكة المتحدة في مواصلة المنتدى الثلاثي للحوار بشأن جبل طارق؛

(ج) أحاطت علماً بموقف إسبانيا الذي مفاده أن المنتدى لم يعد قائماً، وأنه ينبغي أن يُستعاض عنه بآلية جديدة للتعاون المحلي لمصلحة الرفاه الاجتماعي، والتنمية الاقتصادية الإقليمية، يمثل فيها سكان مقاطعة ريف جبل طارق وشعب جبل طارق؛

(د) أحاطت علماً بالجهود التي يبذلها الطرفان لحل المشاكل الراهنة، والدخول في شكل مرن ويتسم بالتجاوب من أشكال الحوار بين جميع الأطراف المعنية والملائمة، وعلى أساس غير رسمي ومخصص، بغية التوصل إلى حلول مشتركة، وإحراز تقدم بشأن المسائل ذات المنفعة المتبادلة.